جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم الشريعة الإسلامية

العام المخصص في أحاديث كتاب البيوع

دراسة أصولية تطبيقية فقهية

بحث لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية

إعداد الطالبة

عائشـــة داود رشيـــــد

إشراف

فضيلة الأستاذ الدكتور

محمـــد أحمـــد ســـراج

أستاذ الشريعة الإسلامية

بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة

١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م

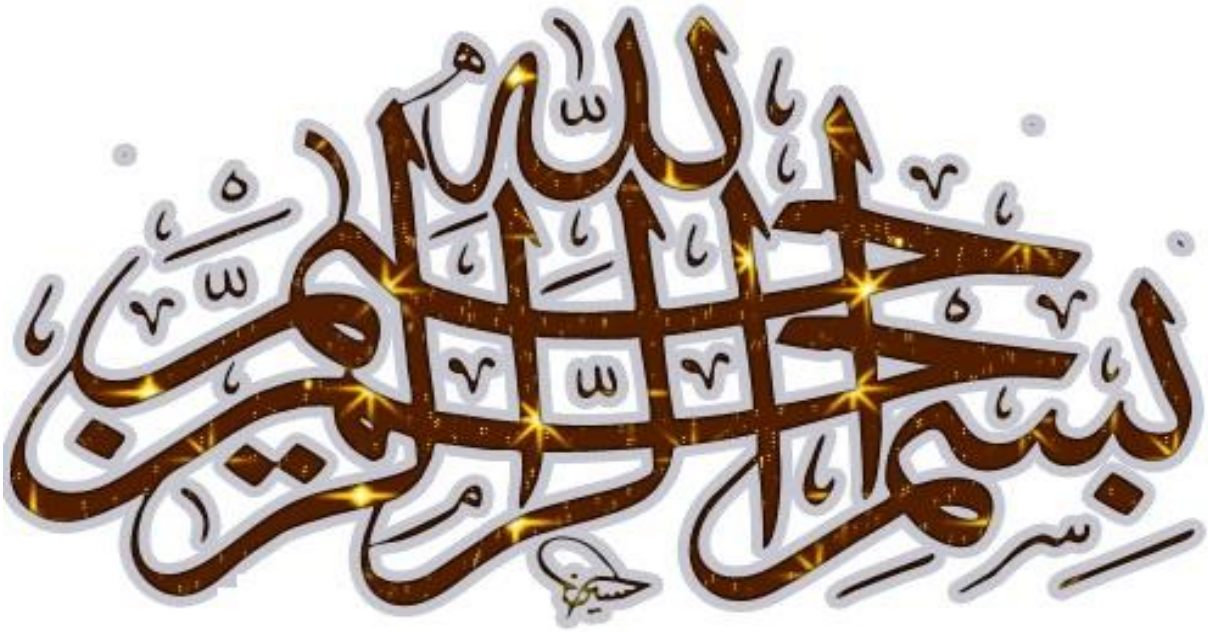
بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا الكتاب

رسالة علمية تقدمت بها الباحثة لقسم الشريعة بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة لنيل درجة الماجستير.

ونوقش البحث بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٣، وتكونت لجنة المناقشة من:

١. الأستاذ الدكتور محمد أحمد سراج، أستاذ الشريعة الإسلامية بالكلية.....مشرفا

٢. الأستاذ الدكتور حسين عبد الغني سمرة، أستاذ الشريعة الإسلامية بالكلية.....مناقشا

٣. الأستاذ الدكتور زكي زكي زيدان، أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة طنطا.....مناقشا

وقد أجيزت الرسالة بدرجة امتياز.

أ.د. محمد أحمد سراج

مشرفا

أ.د. حسين عبد الغني سمرة

مناقشا

أ.د. أحمد علي أحمد موافي

رئيس قسم الشريعة

العام المخصص في أحاديث كتاب البيوع

دراسة أصولية تطبيقية فقهية

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا

إلى ... من قامت ليلها، وأمضت نهارها وبذلت طاقتها لترضي ربها وترعى أبناءها. إلى من لم يوقفها عن تربية أبنائها بُعدٌ أو اغتراب ...

إلى أمي الغالية اعترافا ببعض معروفها

إلى ... من تصبب عرقه واستفرغ وسعه في سبيل تعليم أولاده وتذليل الصعاب لهم، إلى الذي علمني الصبر والثبات على طلب العلم اعترافا ببعض معروفه...

إلى أبي المربي العزيز

إلى ... من تنازل عن حقه وتزايدت واجباته يوما بعد يوم، وبذل كل أوقاته ليربي أولادي...

إلى زوجي الحبيب

إلى ... من دعمني وقضي طفولته بسؤال " كيف رسالتك؟ " .. إلى مهجة نفسي وهواها..

إلى أبنائي

إلى ... الذين آزروني بالكلمة الطيبة، إلى كل من ساعدني مادة وعلاجا ودعاء...

إلى إخوتي وأخواتي

إلى ... من له فضل علي في تعلم الشريعة ...

إلى كل مشايخي وأساتذتي

إلى ... كل مسلم ينشد العزة لدينه، ويكره الذلة لأمته، ويعمل لنهضة المسلمين في ظل شريعته

شكر وتقدير

بأصدق المشاعر وبأشدّ الكلمات الطيبة النابعة من قلب وفيّ، أقدم شكري وامتناني لمن كانوا سببا في استمرار واستكمال هذه الرسالة، ومن حفزوني على المثابرة والاستمرار وعدم اليأس

فأتقدم بخالص الشكر والتقدير وأخصهم بالذكر:

الأستاذ الدكتور/محمد أحمد سراج، أستاذ الشريعة الإِسْلامِيَّةِ بِكُلِّيَّةِ دار العُلُومِ - جامِعَةِ القاهِرَةِ – الذي شرفني بموافقته على الإشراف على هذه الرسالة رغم كثرة شواغله ومسؤولياته، وقد كان لي نعم المشرف، والموجه والناصح والأمين فقد أسدى إلي خير ملاحظاته وقدم لي درة توجيهاته، وزودني بدقة نظراته، وسداد آرائه، ولم يبخل علي بأقل نصيحة علمية في مضمون الرسالة أو شكلها وتنظيمها فجزاه الله عني وعن كل طالب ومستفيد من هذه الرسالة خير الجزاء. وأسأل الله تعالى أن يبارك له في عمره وعلمه وعمله وتواضعه وحسن خلقه، وعافية بدنه وأن ينصر به الإسلام والمسلمين.

كذلك أتوجه بخالص الشكر لفضيلة شيخي وشيخ والدي **الأُسْتاذُ الدُّكْتوُر/ رفعت فوزي عبد المطلب** الذي تفضل بإشرافي في بداية الأمر، فقد أشرفني بملاحظاته القيمة ونظراته العلمية لا أنساها أبدا وكنت في صغري أتردد إلى مكتبته العامرة لمرافقة والدي ولا زلت أستفيد منها حتى نهاية هذه الرسالة.

ولا أغفل عن تسجيل شكري وامتناني لمن شرف بمناقشة رسالتي هذه،

الأستاذ الدكتور/ حسين عبد الغني سمرة أستاذ الشريعة بكلية دار العلوم جامعة القاهرة،

والأستاذ الدكتور/ زكي زكي زيدان أستاذ الشريعة بكلية الحقوق جامعة طنطا

، على تفضلهما لقبول المناقشة والحكم على هذه الرسالة، ولتعنيهما بالنظر فيه على كثرة شواغلهما وضيق وقتهما.

اللهم اجزهم جميعًا عني خير الجزاء، وزدهم ولا تنقصهم، وأكرمهم ولا تُهنهم، وأعطهم ولا تَحرمهم، وآثرهم ولا تُؤثر عليهم، وأحسن عاقبتهم في الأمور كلها، وأجرهم من خزي الدنيا وعذاب الآخرة؛ إنك سميع الدعاء.

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستغفره ونستعينه ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، بعثه الله رحمة للعالمين هادياً ومبشراً ونذيراً. بلّغ الرسالة وأدّى الأمانة ونصح الأمة فجزاه الله خيرَ ما جزى نبيا من أنبيائه. صلواتُ اللهِ وسلامه عليه وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، وعلى أصحابه وآل بيته، وعلى من أحبهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

إن مبحث العموم والخصوص من أهم مباحث علم الأصول؛ حيث إن كثيرا من الأحكام إنما تدل عليها ألفاظ العموم في النصوص؛ الكتاب والسنة، وهي التي يستفاد منها تطبيقيا في فهم دلالات النصوص. والقرآن الكريم هو كلي هذه الشريعة، فيه بيانها الإجمالي، والتعريف العام بها، فيه قواعدها العامة، والأحكام التي لا تتغير بتغير الأزمنة والأقاليم، والسنة النبوية تستمد قوتها منه وتبين ما يحتاج منه إلى بيان، وتفصل كل ما فيه من الإجمال: مخصصة لعامه، ومقيدة لمطلقه، ومفسرة لمجمله.

وللعناية بهذا الأصل اتجه العلماء إلى دراسة نظمه وعباراته، وبيان ما تدل عليه من أحكام، وقوة دلالتها، واحتياجها إلى معونة من القرائن وعدم احتياجها.

ووضعوا لدلالات العبارات مراتب بعضها فوق بعض، ولكل واحدة قوة في الاستدلال، ووضعوا ضوابط للتفسير والتعارض، والتقييد والإطلاق، وما تفرع عن ذلك من تخصيص العام.

بيد أن معظم النصوص المبينة للأحكام الشرعية العامة قد خصصت، دل على ذلك استقراء النصوص التشريعية، وقد نتج عن ذلك مقولة أنه: ما من عام إلا وقد خصص إلا قوله تعالى ﴿ وَمَا مِنْ دابة في الأَرض إلا على الله رزقها﴾[1] وقوله تعالى ﴿ والله بكل شيء عليم ﴾[2].

وبما أن السنة هي التي تتولى البيان، كان البحث، وهو العام والخاص في الكتاب والسنة، ومقام السنة من خاص الكتاب وعامه، وهل لها قوة المبين للخاص، وقوة المخصص للعام.

وبما أن البيع يعتبر أهم جانب من جوانب الحياة فردية أو اجتماعية، فإن البحث في جمع الأحاديث المخصصة يتوقع منه أن يسهم في التيسير على الاطلاع والعثور على الأحكام الشرعية في كل شيء ذي صلة بالبيع. مع ذكر آراء فقهاء السلف، ومن المرجو أن يسهم هذا البحث في إثراء وتوسيع آفاق معرفتنا الفقهية حتى يكون علم الأصول أقرب مساسا وأكثر تطبيقا في الحياة الواقعية بعيدا عن تعقد الألفاظ وصعوبة العبارات- مع كل الاحترام والتقدير لجهود العلماء السابقين-.

---

[1] سورة هود من الآية ٦.

[2] سورة البقرة من الآية ٢٨٢.

ويدور البحث في الغالب حول أحاديث نبوية سواء أكانت مخصِصة أم مخصَصة، وإن كان هناك جزء من البحث لا يتناول إلا الكتاب بين العام والخاص؛ كتخصيص الكتاب بالكتاب، إلا أنه لا يأخذ كمًا كبيرًا من البحث؛ وقد عرضته عرض ضرورة علمية، وغير ممكن تجريد البحث منه لكونه جزءًا من التخصيص على نحو عام.

وعنونت له بـــ: **(العام المخصص في أحاديث كتاب البيوع ؛ دراسة أصولية تطبيقية فقهية)**، وهي محاولة لتقديم جديد في البحث، وأرجو من الله الفتح والسداد.

وتتضمن المقدمة على: منهج الدراسة، وأهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة الدراسة، وذلك فيما يلي:

١-**منهج الدراسة**: العنوان فرض علي أن أتبع المناهج التالية:

المنهج الوصفي: واستخدمته في وصف وتعريف كل ما يتطرق إليه البحث من مصطلحات.

المنهج الاستقرائي: وقد وظفته في جمع المادة العلمية، باستقراء أحاديث كتاب البيوع وما ذكره العلماء عن العام المخصص من مظانه.

المنهج التحليلي: في عرض وتحليل ما قمت بجمعه من مادة علمية والخلوص إلى ما فيه من العام المخصص، وأناقش ذلك مناقشة علمية قدر المستطاع.

واتبعت في ذلك الطريقة التالية:

١. جمع كل المعلومات في دراسة العام والخاص من خلال كتب أصول الفقه القديمة والحديثة، ثم عرضها في البحث مع استبعاد ذكر الخلافات الأصولية في الغالب.

٢. عرض طبيعة التخصيص وأنواعه وأحكامه.

٣. جمع الأحاديث المتعارضة ظاهرًا ثم أقوال الفقهاء فيما إذا كان فيه من القول بالعموم والخصوص.

٤. عرض أحاديث كتاب البيوع من كتب الصحاح والسنن مع بيان درجته، ثم عرض فقهه وبيان ما فيه من العام والخاص.

٥. الاعتماد في الرسالة على ذكر لفظ الحديث العام، ثم ذكر الحديث الذي يخصصه، مع المذهب الذي أخذ بذلك، ثم ذكر المذاهب الأخرى في المسألة، مع معارضة وجواب في بعض الأحيان، وترجيح الأقوال بين المذاهب إن أمكن.

٦. ذكرت في بداية كل قسم كلمات كمقدمة تتضمن تاريخ تناول الفكرة في المدونات الأصولية، ثم بيان الفكرة لكل قسم، مع آراء العلماء والأمثلة من الكتاب والسنة.

٧. ذكر مواضع الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية.

٨. تخريج الأحاديث النبوية من مصادرها من الكتب الستة ومن غيرها -إن لم يكن فيها- بذكر الكتاب والباب ورقم الحديث ثم ذكر الجزء والصفحة ، مع الإشارة إلى درجته من خلال أقوال المحدثين.

٩. الترجمة لبعض الأعلام الذين ورد ذكرهم في الرسالة من الأصوليين والفقهاء، وقد اكتفيت بالعلماء غير المشهورين مع الإحالة على موطن الترجمة.

١٠. الحرص – قدر المستطاع – على أن أذكر معاني الألفاظ من الكتب المعتمدة.

٢-أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

*أولا: أهمية الموضوع

١. أهمية تفريع القواعد الأصولية وربطها بالفروع الفقهية وتطبيقها على الأدلة سواء كانت نقلية أم عقلية حتى تعين الفقيه على استنباط الأحكام الشرعية بربط القواعد الأصولية مع الأدلة التشريعية.

٢. قد يصلح الموضوع لدفع احتمال التعارض بين النصوص الصريحة الصحيحة والمصالح الحقيقية والرد على مثيري الشبهات من العلمانيين وأشباههم الذين يتهمون الشريعة بالتعارض مع مصالح العباد والقصور عن معايشة الواقع.

٣. وضوح النظر في أحاديث الأحكام. فلا نبحث فيها عن دليل لأية حادثة من الحوادث بعشوائية؛ بل ننظر في الأحاديث بمنهج منظم.

٤. علم أصول الفقه علم عظيم. فهو يعد طريقا للاجتهاد وشروط المجتهد. و ثمرته الأحكام الفقهية. لذلك من الحَسن أن ننظر في النصوص نظرة أصولية تطبيقية لكيلا نقع في مجادلات و اختلافات غير مثمرة ومفيدة.

*ثانيا: أسباب اختيار الموضوع

١. الانتقال من القول إلى الفعل؛ حيث إن مدونات أصول الفقه القديمة قد وجدنا كثيرا منها خاليا عن الفروع الفقهية التي هي ثمرة علم الأصول. وكانت مملوءة بالنقاش والجدل سواء كان ذلك منطقيا أو فلسفيا، إلا قليلا، مما يبعد عن واقعية هذا العلم وهدفه. وقد أدى ذلك – كما ذكرت – إلى الخلاف الذي وجد في سطور مدونات أصول الفقه، سواء أكان الخلاف

أصوليا أم فلسفيا أم لغويا، مع الاحترام لجهود العلماء السابقين. فالرسالة – بعون الله وفضله – محاولة للتقريب بين الأصول والفروع خاصة في موضوع البيوع.

٢. كثرة التحديث في أنواع العقود المعاصرة، وهو ليس إلا تلبية لحاجة الإنسان في هذا العصر. وهذا التحديث إما أن يكون حراما أو حلالا أو مختلفا فيه، و من أسباب وقوع هذا الاختلاف اختلافهم في اعتبار الدليل عاما للآخر أو مخصصا له.

٣. موضوع البيع شديد الأهمية لملامسته مباشرة لحاجيات الإنسان؛ بل ضرورياته، واتخاذ الرسالة هذا الموضوع يرجي منه عدم وقوع الناس في شئ حرمه الله أو حرم ما أحله الله.

٤. هذا البحث وإن لم يكن قطعيا صحيحا، و يمكن اعتباره أساسا لهذا الموضوع، إلا أنه على الأقل يستطيع أن يعطي ضوءا علميا لمن غمضت عليه الأدلة المتعارضة في ظاهرها و إن لم يكن كذلك في الحقيقة. لأن التعارض – وإن كان واقعا في أذهاننا – ليس حقيقيا؛ لأن الله و رسوله بريئان من النقص و الخطأ و النسيان.

٥. رفع سوء الظن وخطأ الفهم لمن عُوِّمَ عليه الإسلام، خاصة في جانب الاقتصاد ما إذا وجد علماء المسلمين يختلفون في أية واقعة من الوقائع.

٦. كثرة وقوع الناس في الخطأ خاصة لمن اشتغل بهذا الجانب بسبب حيرة الذهن في فهم أي دليل من الأدلة الشرعية. فقد يعمم الخاص ويخصص العام دون عمق نظر دفاعا عما يضطره إليه.

٧. بلد الباحثة من الدول التي تتسابق مع الدول الأخرى في تطوير الاقتصاد الإسلامي، فيرجى من هذه الرسالة أن تسد حاجيات المجتمع من خلال توضيح و تبيين ما يتعاملون به من أحاديث الأحكام كي لا نقع في خطأ أو حرام.

٣-الدراسات السابقة:

من خلال اطلاعي على بعض قوائم المؤلفات والرسائل العلمية، لم أعثر على دراسة علمية في هذا الموضوع، وإنما وجدت بعض الدراسات مشابهة للموضوع إلى حد ما، منها:

١. رسالة ماجستير بعنوان : " دفع ظاهر التعارض بين الأحاديث في سنن الإمام أبي داود من أول كتاب الجنائز و حتى نهاية كتاب الطب " . كتبتها وفاء محمد عبد النعيم عمران مقدمة في جامعة الأزهر عام ٢٠٠٩.

٢. رسالة دكتوراة بعنوان: " التخصيص بالأدلة المنفصلة عند الأصوليين وأثره في الفقه الإسلامي" . كتبها عبد النعيم محمد حمودة إبراهيم مقدمة في جامعة الأزهرعام ٢٠٠٥.

٣. رسالة دكتوراة بعنوان : " التخصيص بالاستثناء و أثره في الأحكام الفقهية ". كتبها نبيلة محمود عبد العال أحمد مقدمة في جامعة الأزهر عام ٢٠٠٨.

٤-الخطة المقترحة للدراسة:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى: مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة، وهذا كالتالي:

مقدمة، وفيها: منهج الدراسة، وأهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطته.

أما التمهيد، فبعنوان: مفهوم العام والخاص وأنواعهما

وفيه توطئة وفصلان:

الفصل الأول: مفهوم العام وأنواعه، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مفهوم العام، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف العام لغة واصطلاحا

المطلب الثاني: الفرق بين العام والمجمل، وبين العام والمطلق، وبين العام والمشترك

المبحث الثاني: ألفاظ العموم وأنواعه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ألفاظ العموم

المطلب الثاني: أنواع العام

الفصل الثاني: مفهوم الخاص وأنواعه، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مفهوم الخاص، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الخاص لغة واصطلاحا

المطلب الثاني: الفرق بين التخصيص والنسخ، وبين التخصيص والتقييد

المبحث الثاني: أنواع التخصيص